العوامل المجتمعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

عبدالمطلب عبدالمولى إدريس

الملخص:

يمثل الاستقرار السياسي في أفريقيا أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الأنظمة السياسية في أوروبا وبسبب عدم الاستقرار في العوامل المجتمعية في بعض الدول الإفريقية أدى إلى ظهور الهجرة بشكل غير مسبوق وخاصة في السنوات القليلة الماضية وارتفع عدد المهاجرين السريين الذين تمكنوا من دخول الفضاء الأوروبي المشترك في رحلات بحرية لا تخلوا من المخاطر بحثا عن فرص عيش أفضل، وتزايدت أعداد الذين ماتوا غرقا، وأصبحت مسالة المهاجرين السريين تطرح نفسها أكثر فأكثر علي جدول المباحثات واللقاءات بين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وبلدان الاتحاد الأوربي، دون أن تفلح كل الإجراءات الأمنية في الحد من الظاهرة وتقليص عدد المتوفين غرقا أو حجم الزوارق الخشبية التي تقطع الـ١٤ كيلو مترا بين طنجة في شمال المغرب والتراب الإسباني في ساعات الليل المتأخرة، حتى أصبحت تعرف بتسمية "قوارب الموت" أو "الباتيرا" كما تدعى في اللغة الاسبانية، ولم تعد المغرب هي المعبر الوحيد إلى أوروبا بل أصبحت تونس عبر مضيق صقلية وليبيا نحو إيطاليا هي أيضاً مصدر للهجرة غير الشرعية.

Abstract:

Political stability in Africa is one of the main goals pursued by various political systems in Europe and because of instability in the social factors in some African countries led to the emergence of migration in an unprecedented manner, especially in the past few years and the increase in the number of illegal immigrants who managed to enter the common European space in The number of people who have died has drowned, and the issue of clandestine immigrants has become increasingly on the agenda of discussions and meetings between the countries of the southern bank of the Mediterranean and the countries of the European Union, without All security measures succeeded in reducing the phenomenon and reducing the number of drowned drowned or the size of wooden boats that cut 14 kilometers

between Tangier in northern Morocco and Spanish soil in the late hours of the night, until it became known as the "boats of death" or "Albatra" also called in Spanish , And Morocco is no longer the only crossing to Europe. Tunisia has also crossed the Strait of Sicily and Libya into Italy, also a source of illegal immigration.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

شهدت قضية المهاجرين السريين من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو القارة الأوروبية تطورات مثيرة ومتسارعة، وانتقلت بسرعة من كونها مشكلة محدودة إلي موضوع يشغل الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.

ولكن قضية الهجرة حاليا لم تعد تقتصر علي المغاربة والجزائريين الذين دأبوا خلال السنوات الماضية علي التسلل عبر مضيق جبل طارق علي متن قوارب خشبية صغيرة، بل أصبح مواطنو بلدان الساحل الإفريقي التي تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة أبرز المرشحين للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا كما لم يعد مضيق جبل طارق هو المعبر الوحيد أي السواحل الإسبانية، والتي تعد المدخل إلي التراب الإسباني أو عن طريق مضيق صقلية عبر تونس باتجاه إيطاليا أو من خلال السواحل الليبية نحو إيطاليا أيضًا.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الكشف عن أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها الدول الإفريقية غير المستقرة والمصدرة للهجرة وهذه الدول تعانى العديد من القضايا الداخلية التي تمثل تحديات أمام الدول الأوروبية والتي تعتبر دول المقصد للمهاجرين وهذه الأسباب المجتمعة تأثر سلباً على دول المقصد الأوروبية.

ومن ثم تتجسد المشكلة البحثية في سؤال رئيسي هو:

ما طبيعة انعكاسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية على العلاقات بين دول حوض المتوسط؟

التساؤلات الفرعية للمشكلة:

ومن ثم تحاول هذه الدراسة أن تضع تصوراً عن طريق طرح التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ما هى الأسباب المجتمعية المولدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

- ما هى الطريقة والأساليب لمعالجة الأسباب المجتمعة لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ثانياً: الفرضية:

تستند الدراسة على الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية ما بين الهجرة غير الشرعية والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تربط بين الأسباب المجتمعية وبين ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تعد الهجرة غير الشرعية من القضايا أو الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهذه الأبعاد من الأسباب التي يرتكز عليها مكافحة هذه الظاهرة.

٢- الأهمية العملية:

يرغب الباحث في أن تساهم هذه الدراسة في توفير المادة العلمية اللازمة للمؤسسة السياسية في دول غرب المتوسط حتى تتمكن من اتخاذ القرارات السياسية المناسبة فيما يخص طبيعة العلاقات مع الجانب الأوروبي وكذلك محاولة إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات التي قد تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي العربي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- تهدف الدراسة إلى الوصول إلى التحليل الموضوعي لما تقوم به دول تجمع غرب المتوسط من سياسات تجاه الحد من الهجرة غير الشرعية إلى الدور الأوروبية.

٢- معرفة أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى تأثير تلك الأسباب على توجه تجمع دول غرب المتوسط نحو القارة الإفريقية.

٣- محاولة التوصل إلى نتائج منهجية وموضوعية تساعد على رسم السياسات المستقبلية للقضاء على ظاهرة غير الشرعية.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تشمل الفترة الممتدة من إعلان برشلونة ١٩٩٥ حيث مثل هذا الإعلان منعرجاً مهماً لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط باتفاق الشراكة المتوسطية على التعاون من أجل التنمية ومكافحة الأسباب المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وقد نصت وثيقة برشلونة في جانبها الأمني والسياسي على ما يلي:

أ. التخفيف من الضغوط المؤدية إلى الهجرة، بتوفير فرص العمل.

ب. التعاون من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ج. حماية حقوق المهاجرين الشرعيين.
ويمتد المجال الزمني للدراسة حتى عام ٢٠١٤، وذلك لمتابعة آخر تطورات ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم غرب المتوسط.
الحدود المكانية: تختص الدراسة بدول تجمع إقليم غرب المتوسط.

سادساً: منهج الدراسة:

سيعمد الباحث إلى استخدام أسلوب التكامل المنهجي عن طريق الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمقارن بالإضافة إلى عدة مداخل.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

الظاهرة: "ويقصد بها أي موضوع أو واقعة يمكن ملاحظتها أو التعرف عليها عن طريق الحواس"(١).
الهجرة: يعرفها "لين سميث" بأن كلمة "هجرة" تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة والمسكن(٢).
الهجرة غير الشرعية: وتعنى انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى أخرى دون وثائق سفر أو موافقات عبر البر أو البحر بطرق مخالفة للتشريعات واللوائح التي تنظم الخروج والدخول من دول الأصل إلى دول المقصد(٣).
البلد المصدر: ويقصد بها البلدان التي يخرج منها المهاجرون وتسمى بالبلد الأصلي(٤). ونقصد بها في هذه الدراسة الدول الأفريقية.
بلد العبور: ويقصد بها الدولة التي يعبر من خلالها المهاجرون بشكل غير شرعي برا أو بحرا"(٥). ونقصد بها في هذه الدراسة دول جنوب البحر المتوسط.
البلدان المستقبلة: ويقصد بها البلدان التي يقصدها فرد أو مجموعة من الأفراد والمهاجرين بطريقة غير شرعية(٦). ونقصد بها في هذه الدراسة دول الشمال الأوروبي، إيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال ومالطا.
إقليم غرب المتوسط: وهي تلك المنطقة التي تقع في غرب البحر الأبيض المتوسط، وتتكون من الضفة الشمالية، وتضم دول إسبانيا والبرتغال ومالطا وفرنسا وإيطاليا من أوروبا، والضفة الجنوبية وتضم دول موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا من شمال أفريقيا.

ثامناً: الدراسات السابقة:

الدراسة التي قدمها **"عبد الله تركماني"** في عام (٢٠٠٦) بعنوان **"إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية"**(٧)، واهتمت في جزئها الأول بالتطور التاريخي للهجرة البشرية، وفي الجزء الثاني اهتمت بإشكالية اندماج المهاجرين المغاربة في البلدان الأوروبية. وفي الجزء الثالث تناولت الدراسة الأسباب الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، وفي جزئها الرابع تناولت

الدراسة الهاجس الأمني الذي أصاب دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط من موجات الهجرة القادمة من بلدان جنوب غرب المتوسط. وفي الجزء الأخير اختتمت الدراسة رؤيتها بجملة من المقترحات لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية بين دول المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي:

أن الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية تكمن في الهوة الاقتصادية ما بين بلدان ضفتي إقليم غرب المتوسط.

أن إشكالية الهجرة غير الشرعية في المنطقة لن تحل بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء، من أجل رسم سياسة تنموية قادرة علي إعادة الأمل وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد علي البقاء والتشبث بالموطن الأصلي.

وستكون هذه الدراسة مفيدة لنا في تغطية وتوضيح جانب مهم من جوانب دراستنا هو الاهتمام بالأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية.

الدراسة التي قدمها **"ميلاد الحراثى"** في عام (٢٠٠٦) بعنوان **"التنسيق والتعاون في غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليم**[٨]، وتناولت ثلاثة مستويات من التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط هي: التنسيق والتعاون الثنائي بين دول إقليم غرب المتوسط، والتنسيق والتعاون الكتلي بين مفوضية الاتحاد الأوروبي والاتحاد ألمغاربي، وأخيراً التنسيق والتعاون في إطار النظام الإقليمي بغرب المتوسط، في إطار القضايا الأمنية، وكذلك القضايا ذات الأبعاد السياسية.

دراسة نيكولاس جوزيف "المهاجرون من غرب إفريقيا إلى مدينة طرابلس أسباب هجرتهم وأثارها"[٩] أوضح الباحث في دراسته أهم الأسباب التي دفعت المهاجرين من غرب إفريقيا إلى اختيار مدينة طرابلس ـ باعتبار أن الهجرة ظاهرة مكانية ارتفعت معدلاتها على نحو ملحوظ حتى صارت بارزة على صعيد التغير الاجتماعي، وخلصت الدراسة إلى للعامل الاقتصادي دوراً في الهجرة غير الشرعية وأكدت الدراسة على أهمية العلاقات الاجتماعية و الاتصالات بين الراغب في الهجرة وبلد المهجر، وذلك من خلال إجابات الأشخاص التي شملتهم، الدراسة فقد أكد أكثر من ٨٠% من أفراد العينة موضوع الدراسة أن نصائح الزملاء والأصدقاء في ليبيا هي التي شجعتهم إلى المجيء إلى ليبيا.

وهذه الدراسة تتفق مع كون الهجرة ظاهرة عالمية يعانى منها الكثير من الدول، وتناولت موضوع انتقال الأفراد نتيجة عدد السكان المرتفع، الذي تراه الدراسة سبب في فتح باب الهجرة، وهذا أثر سلبي كما تعتبره الدراسة، وسيتم الاستفادة من هذه الدراسة في المبحث الذي يتعرض لأسباب ظاهرة الهجرة.

الفصل الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

مقدمة:

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم آثارها وتعددها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها والسيطرة عليها من خلال استئصال الأسباب الدافعة إليها، وعليه فإن البحث عن أسباب الهجرة ينال أهمية بالغة في الدراسة على أساس أن الوصول إلى أي حل بعيد عنها سيظل حلا عقيما ولا يأتي بثماره.

يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

وتعتبر الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في إقليم غرب المتوسط من الدوافع المهمة التي تغذي في نفوس الشباب الرغبة القوية لمغادرة بلدان المصدر الإفريقية، نحو الضفة الأخرى من غرب المتوسط. وتتضح لنا تلك الأسباب بجلاء من خلال الوقوف على المؤشرات التنموية لبلدان المقصد والمصدر في الإقليم على حد سواء.

ويتضح أن المؤشرات الاقتصادية لكل من بلدان المقصد والمصدر تتميز بالتفاوت الشديد، وخاصة مؤشرات الدخل الفردي والقومي، إلى جانب مؤشرات الفقر والالتحاق بالتعليم والتباين في الأجور، وهذا ما نحاول أن نوضحه في هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى مشكلة تبعية بلدان المصدر إلى بلدان المقصد، ناهيك عن معضلة المديونية الخارجية المتفاقمة، والتي أثرت بشكل ملموس على حساب برامج التنمية في بلدان المصدر. كل هذه الظروف شكلت بذاتها بيئة طاردة لشباب بلدان المصدر، الذي بات يحلم بالهجرة، ولو في شكلها غير القانوني، بحثاً عن مستوى معيشي أفضل، وهو ما يتخيل أنه سوف يجده في الفردوس الذي يحلم به في بلدان الضفة الشمالية من غرب المتوسط.

أما السبب الاقتصادي الآخر فيتمثل في تفاقم ظاهرة البطالة في مجتمعات بلدان المصدر الثلاث. هذه المشكلة التي أصبحت تشكل أرقاماً يصعب على حكومات بلدان المصدر التحكم فيها، ولعل السبب في ذلك قصور سوق العمل عن استيعاب مطالب الشباب الباحث عن العمل، وبخاصة شريحة الخريجين، وفي المقابل نجد أن هناك قطاعات اقتصادية غير مهيكلة في بلدان المقصد تعمل على امتصاص هؤلاء العاطلين وتوظفهم في أعمال، عادة ما يستنكف السكان المحليون عن القيام بها، وبأجور زهيدة.

أولاً: التباين التنموي بين بلدان المصدر والمقصد:

تشكل التباينات الواضحة، وأحياناً الشديدة، المتمثلة في مؤشرات الرفاهية بين مجتمعات غرب المتوسط شمالاً وجنوباً سبباً رئيساً في إحداث الهجرة غير الشرعية،

هذه التباينات تعكسها بوضوح مؤشرات الدخل والتعليم وغيرها، ويعتبر البعض أن التباين بين ضفتي غرب المتوسط هو من أعلى التباينات في البحر المتوسط ككل[١٠]، وهو نتيجة مباشرة لتذبذب وتيرة التنمية في بلدان جنوب غرب المتوسط، التي لا تزال تعتمد أساساً على الزراعة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية، نظراً لارتباط الأولى بالأمطار، والثانية بأحوال السوق الدولية، وهذا له ما له من انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل[١١].

ويشير الجدول التالي رقم (١) إلى مؤشرات تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥م) المتعلقة بترتيب وقيمة دليل التنمية البشرية، ونسبة الالتحاق بالتعليم، والناتج المحلي المعادل بالقوة الشرائية، ودليل الناتج الإجمالي لكل من بلدان المقصد والمصدر، سنحاول من خلالها إبراز تلك التباينات بين بلدان مقصد ومصدر الهجرة غير الشرعية، وما إذا كانت هذه المؤشرات باتت فعلاً محركاً رئيسا في تفاقم معدلات الهجرة غير الشرعية في غرب المتوسط.

جدول رقم (١)
دليل التنمية البشرية لكل من بلدان المقصد والمصدر في إقليم غرب المتوسط (٢٠٠٥)

ترتيب الدول حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي حتى العالي	الناتج المحلي للقوة الشرائية للفرد	دليل الناتج الإجمالي
تنمية بشرية مرتفعة				
فرنسا ١٦	٠.٩٣٨	٩٠ %	٢٧.١٤٧	٩٤ %
إيطاليا ١٨	٠.٩٣٤	٨٧ %	٢٧.١١٩	٩٤ %
أسبانيا ٢١	٠.٩٢٨	٩٤ %	٢٢.٣٩١	٩٠ %
البرتغال ٢٧	٠.٩٠٨	٩٤ %	١٨.١٢٦	٨٧ %
مالطا ٣٢	٠.٨٦٧	٧٩ %	١٧.٦٣٣	٨٦ %
تنمية بشرية متوسطة				
تونس ٨٩	٠.٧٥٣	٧٤ %	٧.١٦١	٧١ %
الجزائر ١٠٣	٠.٧٢٢	٧٤ %	٦.١٠٧	٦٩ %
المغرب ١٢٤	٠.٦٣١	٥٨ %	٤.٠٠٤	٦٢ %

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام(٢٠٠٥)، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص٢١٩- ٢٢١.

إن المتفحص للجدول رقم (١) يلاحظ بجلاء أن هناك تقارباً إلى حد بعيد في الأرقام بين بلدان شمال غرب المتوسط الخمس، وكذلك التباين الكبير بينها وبين بلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط، حيث يصنف التقرير الأممي دول شمال غرب المتوسط بأنها دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، فهي تحتل مواقع متقدمة ضمن أول ثلاثين دولة في العالم، في حين صنفت بلدان جنوب غرب المتوسط بالدول ذات

التنمية البشرية المتوسطة، وذلك بوقوع تونس في المرتبة ٨٩ عالميا والجزائر في المرتبة ١٠٣ والمغرب في المرتبة ١٢٤.

هذه المؤشرات تعكس انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية إلى أكثر من (٣٠%) بين فرنسا والمغرب، وأكثر من (٢١%) بين إيطاليا والجزائر، وأكثر من (١٧%) بين إسبانيا وتونس، كما أن نسبة الالتحاق بالتعليم في المراحل المبكرة وحتى مرحلة التعليم العالي تنخفض إلى حوالي أكثر من (٣٠%) بين فرنسا والمغرب، وأكثر من (٢٠%) بين إسبانيا وتونس، وأكثر من (٢٠%) بين إيطاليا والجزائر. وهذا يدل على أن المورد البشري، وهو أساس التنمية في أي دولة، ينخفض عطاؤه بانعكاس مستوى المعيشة المتدني، الذي يتسبب في نقص الالتحاق بالتعليم. وهذه المؤشرات تعكسها جلياً القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، حيث تتفاوت النسبة بين فرنسا والمغرب إلى حد ثمانية أضعاف مستوى الإنفاق تقريباً، وأربعة أضعاف مستوى الإنفاق بين إيطاليا والجزائر، وثلاثة أضعاف مستوى الإنفاق بين إسبانيا وتونس.

يتضح من هذا تدني مستوى المعيشة في مجتمعات جنوب غرب المتوسط، ووصولها إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية في مجتمعات شمال غرب المتوسط، الأمر الذي جعل سكان الضفة الجنوبية لغرب المتوسط يغامرون بالهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية لغرب المتوسط بحثاً عن مستوى معيشي أفضل.

ويعتبر الفقر البشري ظاهرة اجتماعية متفاقمة في بلدان جنوب غرب المتوسط. وهو نتاج عقود من سياسات اقتصادية قوامها إرساء ميكانيزمات تراكم الثروة، وتمركزها في يد أقلية من المالكين[١٢].

الجدول التالي رقم (٢) يتضمن الأرقام الصادرة عن تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥م) حول الفقر البشري وفقر الدخل في بلدان جنوب غرب المتوسط الثلاث المصدرة للمهاجرين. كما يتضمن الجدول أيضاً مؤشرات تتعلق بمدى إمكانية توافر مياه صالحة للشرب بالنسبة للمواطنين في بلدان المصدر، ويتضمن أيضا ترتيب تلك البلدان حسب دليل الفقر البشري ضمن١٠٣ دولة من دول العالم التي يصنفها التقرير.

جدول رقم (٢)

الفقر البشري وفقر الدخل لبلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط (٢٠٠٥م)

الدولة	ترتيب الدول حسب دليل الفقر البشري	قيمة الدول حسب دليل الفقر البشري	أمكانية حصول السكان علي مصدر مياه مُحسن	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر	
				دولار ١٩٩٠-٢٠٠٣	دولاران ١٩٩٠-٢٠٠٣
تونس	٤٥	١٨.٣	% ١٨	%٢ >	% ٦.٦
الجزائر	٥٦	٢١.٣	% ١٣	%٢ >	% ١٥.١
المغرب	٧٣	٣٤.٥	% ٢٠	%٢ >	% ١٤.٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥) التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص٢٢٧-٢٢٨.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٢) أن بلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط، حسب مؤشر الفقر البشري وفقر الدخل، تأتي في منتصف الترتيب تقريبا، مقارنة بالدول الأشد فقراً في العالم، حيث يصنفها التقرير الأممي إلى ١٠٣ دول. ويمكن ملاحظة أن قيم بلدان المصدر الثلاث، حسب دليل الفقر البشري، تتفاوت فيما بينها، إذ أن نسبة الفقر في تونس تفوق (١٨%) من إجمالي السكان، وفي الجزائر تفوق (٢١%)، وفي المغرب تفوق (٣٤%)، أما نسبة من لا يحصلون على مياه صالحة للشرب فنجدها في تونس (١٨%)، وفي الجزائر حوالي (١٣%)، وفي المغرب (٢٠%)، كما يلاحظ أيضاً أن نسبة معدل الفقر حسب الدخل اليومي مرتفعة جداً، حيث سجلت نسبة(٦.٦%) و(١٥.١)% و(١٤.٣%) لكل من تونس والجزائر والمغرب على التوالي، لمن لا تتعدى دخولهم اليومية عن دولارين، فيما ينخفض معدل الدخل اليومي إلى أقل من نسبة ٢% لكل دولة على حدة للذين لا تتعدى دخولهم اليومية عن دولار واحد.

وإذا ما سلمنا بأرقام تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥م) حول دخل الفرد، سواء أكان دولاراً أم دولارين في اليوم الواحد، فإننا نجد أن الأجور في بلدان شمال غرب المتوسط مرتفعة جدا بالمقارنة، "فأجر العامل عن ساعة العمل الواحدة في القطاعات الصناعية والزراعة والخدمية قد بلغ في فرنسا ٢٠ دولاراً، وفي إيطاليا ١٧ دولاراً، وفي إسبانيا ١٥ دولاراً. هذا التباين الكبير يؤكد أن الأجور المنخفضة في بلدان المصدر تشكل، بالنسبة للكثير من الشباب المغاربي المهاجر بصورة غير شرعية، عاملاً طارداً، وبالمقابل تمثل عامل جذب إلى بلدان المقصد"[١٣].

كما أن هناك "تبايناً فادحاً بين بلدان شمال غرب المتوسط وجنوبه من حيث الأداء الاقتصادي. ويتمثل هذا التباين في عدم التماثل بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي وكذلك المحلي للفرد"[١٤]، حسب تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥م) كما هو مبين في الجدول رقم(٣).

جدول رقم (٣)

الأداء الاقتصادي لبلدان المقصد والمصدر في إقليم غرب المتوسط (٢٠٠٥)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج المحلي للفرد	
	مليار دولار ٢٠٠٣	معادل القوة الشرائية ٢٠٠٣	بالدولار الأمريكي ٢٠٠٣	معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠٠٣
فرنسا	١.٧٥٧.٦	١.٦٥٤.٠	٢٩.٤١٠	٢٧.٩٧٧
إيطاليا	١.٤٦٨.٣	١.٥٦٣.٣	٢٥.٤٧١	٢٧.١١٩
إسبانيا	٨٣٨.٧	٩٢٠.٣	٢٠.٤٠٤	٢٢.٣٩١

البرتغال	١٤٧.٩	١٨٩.٣	١٤.١٦١	١٨.١٢٦
مالطا	٤.٩	٧.٠	١٢.١٥٧	١٧.٦٣٣
تونس	٢٥.٠	٧٠.٩	٢.٥٣٠	٧.١٦١
الجزائر	٦٦.٥	١٩٤.٤	٢.٠٩٩	٦.١٠٧
المغرب	٤٣.٧	١٢٠.٦	١.٤٥٢	٤.٠٠٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٥)، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٢٦٦- ٢٦٨.

يبين الجدول رقم (٣) التفاوت الضخم بين الناتج المحلي لدول المقصد والمصدر، ومستوى الإنفاق المقاس بالقوة الشرائية؛ إذ يتضح أن معظم بلدان شمال غرب المتوسط مقصد المهاجرين، تصرف ما تنتجه على مجتمعاتها بتفاوت بسيط جداً، وإنما بالفائض الذي يتحول إلى مدخرات، كما في فرنساً مثلاً، مقارنة ببلدان جنوب غرب المتوسط المصدرة للمهاجرين، التي تنفق أكثر من (١٨٠%) من الناتج المحلي كما في تونس، و(١٩٢%) في الجزائر، و(١٨٠%) تقريباً كما في المغرب.

هذا العجز أثقل كاهل حكومات دول المصدر في جنوب غرب المتوسط، وأدى إلى انعدام الاستقرار السياسي فيها لفترة طويلة من الزمن، وجعلها تعتمد على المعونات الخارجية لسد حاجاتها من السلع الأساسية. كما نلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن ما ينتجه الفرد في بلدان شمال غرب المتوسط يعود عليه بالنفع في سد حاجاته، بمعنى أن ما ينتجه يصرفه، ما يدل على ارتفاع مستوى المعيشة. أما في بلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط فالمواطن في الجزائر – مثلاً- يحتاج إلى زيادة دخله بمعدل (٢٠٠%) حتى يصل إلى الإشباع. وهذا يعني أن الأجر الذي يتقاضاه يكفيه لمدة عشرة أيام في الشهر، ثم عليه أن يدبر أمره بقية أيام الشهر. فيما نجد أن المواطن الفرنسي يدخر في الشهر ما يزيد على (١.٧%) من دخله، وينخفض عند مستوى (١.٦%) بالنسبة للمواطن الايطالي، أي أن الأجر ينقص بمصاريف نصف نهار اليوم الأخير من الشهر، وليس لمدة عشرين يوماً كما هو الحال بالنسبة للمواطن الجزائري.

وتظهر هشاشة أوضاع بلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط واضحة عندما نصل إلى عملية اندماجها اقتصادياً في الإقليم ككل؛ إذ نجدها في حالة تبعية شديدة بالنسبة لبلدان شمال غرب المتوسط. تتضح هذه التبعية عند تحليل الهياكل الاقتصادية للضفتين والمبادلات التجارية بينها، فدول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط تستورد من دول شمال غرب المتوسط منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، كالآلات والمعدات والأدوية والخدمات وغيرها، وتصدر إليها منتجات زراعية. ومن هنا نجد العجز التجاري الهيكلي مع البلدان الأوروبية دائم الزيادة، ففي عام ١٩٩٠م استوردت بلدان شمال غرب المتوسط ما قيمته ٢٨ مليار يورو من بلدان المصدر في جنوب

غرب المتوسط، وصدرت إليها ما قيمته ٣٧ مليار يورو. وفي عام ٢٠٠٠م استوردت منها ما قيمته ٦٣ مليار يورو، وصدرت إليها ما قيمته ٨٥ مليار يورو(١٥).

وتحصل بلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط على بقية "دخلها الخارجي بواسطة عمالها المقيمين في أوروبا ومن السياحة، كما هو الحال في تونس والمغرب، ومن تصدير البترول كما في الجزائر، ومن ثم فإن الميزان التجاري لهذا الدول يتوقف على تصدير سلعتين أو ثلاث، يتوقف سعرها على تقلبات السوق الأوروبية. وخلال بضعة عقود ستجد بلدان جنوب غرب المتوسط نفسها تواجه عجزاً متزايداً في الميزان التجاري للمواد الغذائية، مع أن الغرب لا يزال يصنفها كبلدان زراعية؛ إذ إن المغرب وتونس تضطران اليوم لاستيراد ثلث حاجاتهما من الحبوب، في حين تستورد الجزائر ثلثي حاجاتها منها. وتونس والمغرب اللتان كانتا تصدران الخضروات حتى أعوام السبعينيات، أصبحنا اليوم من أكبر الدول في جنوب غرب المتوسط استيراداً لها"(١٦).

وهكذا نجد أن تزايد اعتماد المغرب والجزائر وتونس على "المصادر الخارجية للغذاء أدى إلى درجة خطرة من الانكشاف الغذائي، تؤدي بدورها إلى تصاعد نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية العجز الغذائي؛ إذ تدنت حصة الصادرات، وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات التي تعاظمت، ما جعلها مضطرة إلى طلب الاستدانة من مؤسسات الإقراض الدولية والبيوتات المالية والخاصة(١٧). وفي هذا الصدد نجد أن معدلات المديونية لبلدان المصدر الثلاث تونس والجزائر والمغرب لبيوت التمويل الأوروبية، ومنها البنك الأوروبي للاستثمار وميزانية الممثلية الأوروبية والبنك الدولي وغيرها من مؤسسات الإقراض العالمية، وصلت إلى نسبة عالية، يصعب على هذه الدول الالتزام بدفعها، نظراً إلى تراكم أسعار فوائدها الخدمية من سنة إلى أخرى، ما انعكس بشكل سلبي على حساب برامج التنمية الاقتصادية، وأدى إلى عجوزات مالية في موازين مدفوعاتها، جعلتها أسيرة طلب لمزيد من الاقتراض"(١٨).

ثانياً: البطالة وسوق العمل في بلدان المصدر:

تُعرف البطالة "Unemployment" بأنها ظاهرة اجتماعية اقتصادية، وجدت مع وجود الإنسان، وخاصة في المجتمعات الحديثة. وأغلب التوقعات تشير إلى أنها ستظل باقية ببقاء الإنسان على وجه الأرض. بل والأدهى من هذا أنها، في رأي كوكبة كبيرة من الاقتصاديين والاجتماعيين، تتفاقم على مر الزمن، وخاصة في ظروف الدول النامية، التي لا تزال بلدان جنوب غرب المتوسط تقع في دائرتها(١٩).

وتمثل البطالة اليوم إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الشباب في بلدان جنوب إقليم غرب المتوسط. وهي ظاهرة لم تعد ظاهرة إقليمية محدودة، بل أصبحت مشكلة عالمية، تسهم بقدر كبيراً جداً في زيادة معدلات الهجرة العالمية في أنماطها الشرعية وغير الشرعية. ومن هنا نجد أن البطالة في جنوب غرب المتوسط تمثل تحدياً كبيراً،

وتأخذ بعداً أعمق وأكثر تأثيراً في كل أرجاء البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية، إضافة إلى أن الجهود التي تبذلها حكومات بلدان جنوب غرب المتوسط لاحتوائها لا تزال بطيئة وغير فعالة، الأمر الذي جعلها من الأسباب الرئيسة لكثير من المشاكل الاجتماعية في هذه البلدان(٢٠).

وتعود جذور مشكلة البطالة هذه إلى الأزمة التي ضربت اقتصاديات بلدان جنوب غرب المتوسط في أواخر السبعينيات، فقد خلقت هذه الأزمة إرباكات في سير العمل، زادت في بداية الثمانينيات، ووجهت باتخاذ تدابير معينة ضمن إطار "برامج التكيف البنيوي"، التي ساهمت في تحقيق بعض الانجازات على مستوى توازنات الاقتصاد الوطني، ولكن تأثيرها كان سلبياً على مستوى سوق العمل(٢١).

وتأثرت اقتصاديات بلدان المصدر أيضاً، خلال السنوات العشر الأخيرة، بتكرار سنين الجفاف، إلى جانب الصعوبات التي تواجه الشركات تحت ضغط المنافسة الخارجية الناجمة عن التحرير التصاعدي للتبادل التجاري، التي أدت للاستغناء عن عدد كبير من الوظائف(٢٢).

والجدول رقم (٤) يوضح لنا حجم البطالة في بلدان جنوب غرب التوسط الثلاث (المغرب-الجزائر–تونس) في الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٠) وحتى العام (٢٠٠٧).

جدول رقم (٤) أحجام البطالة في بلدان المصدر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

البلد / السنة	المغرب	الجزائر	تونس
٢٠٠٠	%١٤.٢	% ٢٠	% ١٣.٩
٢٠٠١	% ٢٠	% ٣٠	% ٢٠
٢٠٠٢	% ٢١	% ٢٣	% ١٥
٢٠٠٣	% ٢٢	% ٢٤	% ١٦
٢٠٠٤	% ٢٠	% ٢٥.٤	% ١٣.٨
٢٠٠٥	% ٢٠	% ٢٠	% ٢٠
٢٠٠٦	% ٢١	% ٢١	% ١٦
٢٠٠٧	% ١٥	% ٢١	% ١٢

المصدر: إحصائيات محلية وإقليمية وعالمية من تجميع الباحث.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٤) أن هناك تبايناً واضحاً في نسب البطالة لبلدان المصدر الثلاث؛ إذ نجد أنه كلما زادت نسبة البطالة في بلد واحد أو اثنين، تنخفض في الثالث. والعكس صحيح، باستثناء عام ٢٠٠٥ الذي كانت فيه نسب البطالة متساوية وبمعدل متوسطي (٢٠%). كما يتضح أيضاً أن الجزائر هي الدولة الوحيدة من بين بلدان المصدر الأخرى التي ترتفع فيها نسبة البطالة، حيث كان الحد الأدنى للبطالة فيها في عامي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) ما نسبته (٢٠%)، والحد الأعلى لها كان في (٢٠٠١) بنسبة (٣٠%). ومن ثم فهي أكبر بلدان المصدر تسجيلاً لنسب البطالة فيها.

كما نلاحظ أيضاً أنه على الرغم من وجود بطالة فيها، إلا أنه بمقارنتها مع بلدان المصدر الأخرى تعتبر الأقل في نسبة البطالة، حيث كان الحد الأدنى للبطالة فيها في عام (٢٠٠٧) (١٢%)، وأعلى نسبة فيها كانت في عام (٢٠٠٥) حيث بلغت (٢٠%). ومن ثم فيه أقل بلدان المصدر تسجيلاً لنسب البطالة فيها.

"وتؤثر البطالة في طالبي العمل لأول مرة، وخاصة أولئك الذين بلغوا مرحلة التعليم الثانوي. وتبلغ نسبة البطالة في صفوف الشباب الأقل من ٣٠ عاماً حوالي (٥٠%) بالجزائر، وفي المغرب يتم خلق ٢٠٠ ألف منصب عمل سنوياً، فيما يدخل سوق العمل أكثر من ٣٠٠ ألف شاب سنوياً. وتلقي تونس التحدي نفسه لخلق فرص عمل لطالبيها من القوة العاملة البالغة (٥٠%) ممن تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً"[٢٣].

"وتشتغل غالبية سكان المغرب، بنسبة (٤٣%)، في القطاع الفلاحي، وهذه حالة تؤدي إلى تقلب الاقتصاد الوطني بسبب المناخ. وقد تراجعت البطالة إلى حد ما في تونس منذ التسعينيات، ويعتقد القائمون على شؤونها في قدرة البلاد على استقطاب المزيد من المستثمرين والنهوض بتنمية سوق العمل، عبر خصوصية العديد من الشركات، ويرجح أن تؤدي هذه العملية إلى تزايد أعداد العاطلين بالقطاعات العمومية، وفي الجزائر أعلى معدلات التشغيل في القطاع العام، مقارنة مع بلدان المصدر الأخرى، حيث تشكل ما نسبته (٣١.٣%) من جميع فرص التشغيل، و(٣٩%) في القطاعات غير الفلاحية، وتعتبر مواجهة معضلة البطالة التي طالت (٥٠%) من السكان الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، تحدياً كبيراً في الجزائر"[٢٤].

وفي ظل محدودية سوق العمل لبلدان المصدر، "وجد الشباب من جذور ريفية، وحتى أبناء المدن، في أحياء شديدة الفقر، حيث سقطت مجموعات منهم في عمليات تهريب غير شرعية، إلى الضفة الأخرى من غرب المتوسط. كما شهدت أيضا مظاهرات احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، وارتفاع أسعار الأغذية[٢٥]، إذ شهد المغرب عام ٢٠٠٧ مواجهات بين الأمن وشبان عاطلين عن العمل في "سيدي أفني" التي تبعد ٩٠٠ كلم جنوب الرباط، أوقعت ٤٤ جريحاً، وكانت ولاية قفصه التونسية شهدت نهاية سنة ٢٠٠٧، احتجاجات ضد البطالة. وقالت بعض المصادر أن هذه التظاهرة اندلعت بعد تلاعب مفترض بنتيجة مباراة توظيف نظمتها شركة فوسفات قفصه أبرز مؤسسات توفير الوظائف في المنطقة"[٢٦].

وبالإضافة إلى ما سبق "تختلف عملية التوظيف غير القانوني للعمالة المهاجرة بصفة غير شرعية من بلد إلى آخر، ففي إيطاليا يعد الاقتصاد السري هو المسيطر، حيث تعرض وظائف غير رسمية لا يطلب فيها من العامل أن يقدم أوراقاً، وهذا الوظائف تعتبر بيئة ملائمة يستطيع من خلالها العمال القادمون من بلدان المصدر في جنوب غرب المتوسط أن يجدوا فرص عمل، مثل تلك التي يشغلها السكان المحليون، أما في إسبانيا فقد أدى التقدم في قطاع الزراعة والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى

الحاجة إلى العمالة الموسمية، ما خلق وظائف تجذب إليها المهاجرين غير الشرعيين أكثر من سكان البلاد، وفي البرتغال كان قطاع التعمير هو الذي تسبب في الهجرة، فقد نتج عن هجرة سكان البرتغال إلى شمال غرب أوروبا وجود عجز في العمالة في قطاع التعمير، في الوقت الذي زاد فيه الطلب على بناء المساكن، وذلك لأن المهاجرين المحليين يقومون بالاستثمار في العقارات في وطنهم، وفي الوقت نفسه أدى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى تدفق التحويلات من السوق الأوروبية التي خُصّصت لأعمال البنية التحتية العامة"[٢٧].

ويشغل اهتمام الأوروبيين تقرير نشر في سنة ٢٠٠١ يُبين أن بلدان شمال غرب المتوسط تحتاج في أفق سنة ٢٠٥٠ إلى ما يزيد على ٤٠٠ مليون مهاجر، لتغطية النقص المتزايد في سواعد سوق العمل في أوروبا، تبعاً للتطور المحتمل للبنية الديموغرافية، فمن المتوقع أن تسجل إيطاليا وإسبانيا نمواً سكانياً سلبياً بحلول عام ٢٠٢٠، حيث سيكون أكثر من خمس السكان في بلدان شمال غرب المتوسط فوق سن الـ ٦٥، وفي هذه الحالة سوف تفتقد هذه البلدان من يشتغل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية فيها. ودون شك لن تكون لدى البلدان الأوروبية الأيدي العاملة الكافية لضمان ذلك، فيصبح التفتح على شباب بلدان جنوب غرب المتوسط أمراً لا مفر منه[٢٨].

ومن جهة أخري تتوقع اللجنة الأوروبية أن تكون معدلات النمو السكاني في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠ نحو(٠.١٥%)، وهذه الزيادة تعزى إلى نسبة النمو السكاني الكبيرة للمهاجرين القادمين من بلدان جنوب غرب المتوسط، بالمقارنة مع السكان الأصليين الذين يتوقع أن تكون نسبة نموهم بالسالب، كما تتوقع اللجنة أيضاً أن تتناقص نسبة الزيادة في قوة العمل في الفئة العمرية بين ٢٠ و٥٩ سنة لتصل إلى نحو (٥%) فقط، بينما تزيد قوة العمل في الفئة فوق الستين سنة من (٨%) لتصل إلى (٢٩%)، حيث يتوقع أن تصبح نسبة المسنين فوق الستين سنة في قوة العمل نحو ٣٢ بالمائة، من إجمالي السكان، وأن تنخفض نسبة الشباب في قوة العمل إلى(١٨%) من إجمالي السكان عام ٢٠٢٥"[٢٩].

وهكذا فالبطالة في بلدان المصدر من جنوب غرب المتوسط الإفريقية تعتبر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تحرك الشباب للهجرة غير الشرعية، بحثاً عن العمل والعيش الكريم، وعندما تصل البطالة إلى مستويات عالية في أي مجتمع تكون مدمرة للاقتصاد ومدمرة للنسيج الاجتماعي، فكل منهما يؤثر في الآخر، ومن هنا فإن للبطالة انعكاسات اجتماعية متعددة ومترابطة ومؤثرة في بعضها البعض، فمثلاً من أهم انعكاسات البطالة التفكك الأسري لأفراد القوى العاطلة عن العمل، نتيجة عدم قدرتها على تلبية الحاجيات الأساسية للأسرة، ما يؤدي إلى انحلالها وانهيار مستوى معيشتها، ومن ثم اتجاه أفرادها إلى السرقة أو الانضمام إلى عصابات الجريمة أو الهجرة غير

الشرعية أو غيرها، وفي الوقت نفسه تصاحبها مظاهر اجتماعية خطيرة مثل التسول والبغاء والمخدرات وعمالة الأطفال، ويعيش المجتمع في مثل هذه الظروف حالة من الفوضى، بحيث يصبح هدف الإنسان تدبير لقمة العيش فقط، وبأي طريقة مشروعة أو غير مشروعة.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعاً قويا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعنى بأنها كافية، ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية، وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة، ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعوراً داخلياً تنفره من بيئته الأصلية، وتدفعه للبحث عن بيئته الجديدة التي يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي(٣٠). وتتمثل في صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغني: سيارة – هدايا – استثمار في العقار.. وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

وأيضا الأسباب النفسية والذاتية، وهى تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي.

الفصل الثالث: الأسباب السياسة والأمنية:

مقدمة:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلي تسارع وتيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة، غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلي تشجيع الهجرة إليها.

فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلي حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث أنه من الملاحظ إن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد

تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية(٣١).

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى الهجرة وكذلك الضغط السياسي المحلي يؤدي إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية، والانقلابات العسكرية والحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينات لعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الإفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الإفريقية المجاورة وبسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات الي مخلفات الاستعمار الأوروبي(٣٢).

فالاستعمار الأوربي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع الاجتماعي الإفريقي، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة، فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي، والنظم الفردية، وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية، وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية، وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطية وقمعا لدول العالم الثالث، حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم(٣٣).

ومن جانب آخر فإن الدول المصدرة للمهاجرين " كدول جنوب المتوسط" كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة وسيلة فعالة لاستقرار سوق العمل لديها، ومعالجة مشكلة البطالة، ووسيلة من وسائل نقل الخبرة والتقنية بالتكوين المهني للمهاجرين، ولهذا في فترة الثمانينات كانت هذه الدول تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعاياها(٣٤)، والهجرة غير الشرعية لم تكن تفسر بعيدا

عن هذا بل كانت دول جنوب المتوسط تعتبر أنها مشكلة أوروبا وحدها ولا تعني دول الانطلاق أو العبور خاصة، وإن الدول المصدرة ككل جلبت عدت فوائد من هذه الظاهرة، أبرزها: إدخال العملة الصعبة التي وصلت في عام١٩٩٧م لأكثر من٧٧مليار دولار، وهي قيمة لا تفوقها إلا أموال البترول، ويحتل المغرب الصدارة بين الدول المغربية ثم تأتي بعدها تونس والجزائر[٣٥].

وتتمثل السياسات الأوربية التي كانت عاملا في تشجيع الهجرة غير الشرعية في النقاط الآتية:

أولاً: سياسة غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام ١٩٧٤م والتي جعلت الهجرة فيها تنحصر في ثلاثة أشكال: التجمع الأسري، واللجوء، والهجرة السرية[٣٦]، وفي سنة ١٩٩٣م قامت الدول الأوربية بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوي ٢ إلى٣% من إجمالي اللاجئين، وكانت ألمانيا أول من بادر بذلك لأنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين، ثم تبعتها فرنسا وبريطانيا، وهو ما أدى إلي ظهور الأشخاص بدون وثائق " Sans Papiers Les" الذين يعتبرون هم أيضا غير قانونيين.

ثانياً: أما الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة غير الشرعية فهو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهو الإجراء الذي لجأت إلية الدول كأجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية، وأيضا لإجراء إحصاء دقيق حول إعدادها[٣٧].

وقد لجأت لهذه العملية عدة دول كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلق حدودها، غير أنه كان لهذا الإجراء أثر سلبي كبير حيث أدى إلي تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول سرا ما دامت وضعيتهم ستسوى يوما ما مما جعل نشاط شبكات التهريب يتضاعف.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١- إن اختلاف الرؤى في تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية أدى إلى عدم اتفاق في الأسباب، ويلاحظ أن الأسباب لدول جنوب المتوسط المصدرة للهجرة هو الهروب من الواقع من السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني المتردي.

٢- محاربة الهجرة غير الشرعية يتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب المجتمعية والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق لسبب تنامى البطالة ولذلك من الواجب وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى خلف فرص العمل واحترام كرامة الإنسان.

٣- والأسباب بالنسبة لدول غرب المتوسط المستقبلة للهجرة تقوم على الحدود الأمنية في وجود أفراد دخلوا بطريقة غير شرعية لهذه الدول الأوروبية.

ثانياً: التوصيات:

١- على الدول الأوروبية انتهاج سياسة مرنة تجاه قضية الهجرة غير الشرعية نظراً لكونها قضية ذات عوامل مجتمعية سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك من خلال صعوبة اندماج المهاجرين داخل هذه المجتمعات.

٢- تكثيف الجهود الدولية داخلياً وخارجياً بين دول الإقليم من أجل القضاء الفعلي على الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.

٣- يجب وضع رؤية مستقبلية لا تعالج وتنظر للهجرة غير الشرعية كجريمة منظمة، وأننا تنظر إليها وتعالجها كأزمة اقتصادية واجتماعية.

المراجع:

(١) محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، (الاسكندرية - مصر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ٦٠.

(٢) ألين سميث، **أساسيات علم السكان**، ترجمة: محمد سيد غلاب وفؤاد اسكندر، إسكندرية، دار الفكر العرب، ١٩٧١م، ص ٧٩.

(٣) البشير الكوت، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإفريقية، **مجلة الدراسات**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، مركز دراسات الكتاب الأخضر،العدد٤٨– مارس ٢٠٠٧،ص٢٥.

(٤) قائمة مصطلحات الهجرة، صادر من المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٧، ص ١٣.

(٥) **نفس المرجع**، ص ١٥.

(٦) **نفس المرجع**، ص ١٦.

(٧) عبد الله تركماني، **إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو- متوسطية**، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات الاورو – مغاربية بين الشراكة والجوار، الجمعية التونسية للعلاقات الدولية (من ٢٢ – ٢٣ مايو ٢٠٠٦).

(٨) ميلاد الحراتي، التنسيق والتعاون في غرب المتوسط: دراسات تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، **مجلة المؤتمر**، طرابلس، العدد ٥٨ ديسمبر ٢٠٠٦م.

(٩) نيكولاس جوزيف، **المهاجرين من غرب إفريقيا إلى مدينة طرابلس أسباب هجرتهم وأثارها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، ١٩٩٩ م.

(١٠) التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، (إدارة السياسات والهجرة /القطاع الاجتماعي)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٢.

(١١) محمد الخشاني، **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**، www.aljazeera.net، ١ - ٧ - ٢٠٠٧.

(١٢) أحمد عبد الله، الفقر، **الإقصاء الاجتماعي، البطالة**، www.maroc.attac.org، ١٧. ٦.٢٠٠٧.

(١٣) محمد الأمين فارس، **"آثار العولمة على الهجرة في البلدان العربية"**، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، (٢-٤، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص٦.

(١٤) سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: قراءة نقدية**، (القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٢)، ص٣٩.

(١٥) سمير أمين و آخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة نقدية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١.

(١٦) سمير أمين و آخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة نقدية، **المرجع السابق نفسه، ص٤١-٤٢**.

(١٧)صالحي صالح، "التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية"، **المستقبل العربي**، ع٢١١، (١٩٩٦)، ص١١٠.

(١٨)ميلاد مفتاح الحراثي، "العلاقات المغاربية الأوروبية سنة ٢٠٠٠"، **المستقبل العربي**، العدد٢٠٩، (يوليو، ١٩٩٦)، ص٣٧.

(١٩)**البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف**، إعداد قسم الدراسات بشبكة النبأ المعلوماتية، www. annabaa.org، ٢٠٠٦، ص١.

(٢٠)علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، (طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية، ٢٠٠٧)، ص٤٢.

(٢١)محمد الخشاني، **"وقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصاديات البلدان المصدرة"**، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، (٢-٤، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣)، ص١.

(٢٢)محمد الأمين فارس، آثار العولمة على الهجرة في البلدان العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥.

(٢٣)البطالة مازالت تشكل مُعضلة في بلدان المغرب العربي، www. magharebia. com، ١٧. ١٠.٢٠٠٥، ص١.

(٢٤)**المرجع السابق نفسه**، ص٢.

(٢٥)**الفقر قنبلة موقوتة في المغرب العربي**، www. Alzoa. com ، ٢٥. ٦. ٢٠٠٨.

(٢٦)**البطالة تترصد شباب المغرب العربي**، www. middle-east-online-com، ٨. ٦.٢٠٠٨ .

(٢٧)فيليب فارج، **" إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوروبا"**، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، (٢-٤، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٧ – ص ٨.

(٢٨)عبد الله تركماني، **"إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية"**، بحق مقدم إلى ندوة العلاقات الأورو–مغاربية بين الشراكة والجوار، الجمعية التونسية للعلاقات الدولية، (٢٢-٢٣، مايو/أيار ٢٠٠٦)، ص٦.

(٢٩)ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩، (يناير، ٢٠٠٥)، ص١٨٩.

(٣٠)محمد الخشاني، وقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصاديات البلدان المصدرة، **مرجع سبق ذكره**، ص٣.

(٣١)رياض عواد، **هجرة العقول**، سوريا، دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٥، ص٧٠.

(٣٢)هاشم فياض، **أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية**، ليبيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٢،ص٣١

(٣٣)مفيد الزيدي، أزمة إنسان أم أزمة أمة هجرة العرب نحو الغرب، **مجلة العرب الأسبوعي المجتمع**، عدد ٦-٢-٢٠١٠.

(٣٤)جورج الفرخ: **التعاون الثنائي المغربي العربي في مجال الأمن**، الدار البيضاء، ٢٠١٠، ص٧.

(٣٥)فتح الله ولعلو: إشكاليات العلاقات المغاربية الأوروبية، **مجلة الحوليات الاقتصادية**، الرباط، عدد خاص (مارس١٩٩٥)،ص٤٣.

(٣٦)سمير بودينار: **تأثير الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور، دراسة حالة المغرب العربي**، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨،ص٦.

(٣٧)خالد حنفي، انهيار الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،عدد١٨٤، أبريل٢٠١١، ص٥٦.